صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري
ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكا الا انه احدث
التصويت والبكا عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف
وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى الفعل اذا له صوت هو يصوت فالحجة انتصاب
ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال
تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه ثم
مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى الذي
ويجوز الرفع مع استيفا الشروط على البدلية والصفة ان كانت نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان
يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قال سيبويه
وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان او لا فذهب
ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب
ابن عصفور الى انهما متكافان لان في النصب التقدير والاصل عدمه **ويجب الرفع في نحو**
له ذكاء ذكاء الحكماء اي الذي **فعل معنوي لا علاجي** فالمراد بالعلاجي ما يحتاج في
ايجاده الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا
لا يجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست تريد انه فعل شيا بل انه ذو ذكا
فالذي يمثل له بدين اسد فكما لا ينتصب بيد فكذلك هذا او يجب الرفع ايضا في نحوله
صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي **وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة**
لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره **وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا**
عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار
والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما
هو للمنوح عليه لا للنايح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر **وربما**
ينصب نحو هذين المثالين على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **نحو**
مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق **قوله** وهو ابو كبير بالباء
الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا **ما ان يمس الارض الا منكب**
منه وحرف الساق طي المحمل وطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله
وهو لان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه
قال سيبويه معناه ونصبه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انه قال وما نافية وان
زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على المنكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ
في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف
الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وانه لا تجافي بالمحمل بكسر الميم الاولى
وفتح الثانية وهي علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسيلة واحال في بقية
الشروط على المثال فقال ... عمله
هذا باب المفعول له ويسمى **المفعول لاجله** والمفعول من اجله وهو ما
فعل لاجله فعل **مثاله جيت رغبة فيك** فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب
بشروط **وجميع ما اشترطوا خمسة امور الاول كونه مصدرا** لان النصب يشعر بالعلية

والذوات

والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا **فلا يجوز جيتك السمن والعسل** بالنصب لا نزاع
عين لا مصدر وهذا الشرط ~~...~~ **قاله الجمهور** **واجاز يونس بن حبيب اما العبيد**
بالنصب **فذو عبيد** زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد
وغيرهم لا ينكرون عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان
غير مصدر **بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد** لا غير فالعبيد علة
للذكر وهذا النصب **انكره سيبويه** وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه
اذا لم يرد عبيدا باعيانهم ولوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من
اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا الكلام لعاة للمصدر **والشرط الثاني كونه قلبيا** اي من
افعال النفس الباطنة **كالرغبة** لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه
وافعال الجوارح ليست كذلك **فلا يجوز جيتك قراءة للعلم** من افعال اللسان **ولا قتلا للكافر** من اعمال
اليد وهذا الشرط **قاله ابن الخباز وغيره** ولو نوى وجوز ارادة قراءة العلم ... وهذا
الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل
قاله الشاطبي **واجاز الفارسي جيتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا** ويوخذ منه ان الفارسي
لا يشترط للاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجي غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن ...
كما سياتي **والشرط الثالث كونه علة** لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها
محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا واجيب بان هذه شروط للتصحيح لا للتحقيق ما هيته
عرضا لان بفتح العين والواو المهملتين وهو ما الميم حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم
في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده
متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله **كرغبة** بفتح الراء وسكون الغين المعجمة ومثلها الوحدة **او غير عرض**
وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة **كقعد عن الحرب جبنا** فان الجبن وصف جبلي لازم
والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر
المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر نحو جيتك رغبة وقعد
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او
بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب **فلا يجوز تاهبت اليوم**
للسفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط **قاله الاعلم** يوسف الشنتمري
والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترط سيبويه
ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جيتك امس طمعا في معروفك الان **والشرط الخامس**
اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في
الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعل امتنع النصب
فلا يجوز جيتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط
قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا فان فاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل
الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بان معنى يريكم يجعلكم ترون
ففاعل الروية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف

Copyright ... University